الكلية	الادارة والاقتصاد
القسم	الاقتصاد
المادة باللغة الانجليزية	Microeconomic
المادة باللغة العربية	الاقتصاد الجزئي
المرحلة الدراسية	الثانية
اسم التدريسي	ا.م.د. عبدالرزاق ابراهيم شبيب
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Supply theory
عنوان المحاضرة باللغة العربية	نظرية العرض
رقم المحاضرة	٤
المصادر والمراجع	الاقتصاد الجزئي / فردريك تلون
	نظرية الاقتصاد الجزئي / د. مناهل العمري

محتوى المحاضرة

العرض Supply

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق، حيث يقوم المنتج بإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة. فعند كل سعر محتمل للسلعة التي ينوي المنتج عرضها، نجد هناك كمية معينة سيقوم المنتج بعرضها وبيعها وهذا ما يسمى بجدول العرض.

جدول العرض: وهو عبارة عن جدول يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المنتج إنتاجها وبيعها خلال فترة زمنية معينة. ويمثل الجدول رقم (٣.٣) جدول العرض لمنتج معين من سلعة ما خلال فترة زمنية محددة:

جدول (٣.٣)

جدول عرض سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة:

سعر السلعة Price (P)	الكمية المعروضة Quantity Supplied (Q_s)
٣	٢
٤	٥
٥	٧
٦	١٠
٧	١٤
٨	١٦

نلاحظ من جدول العرض أنه كلما انخفض سعر السلعة، كلما انخفضت الكمية التي يعرضها المنتج. فعندما كان السعر (٨) دنانير، كانت الكمية المعروضة من السلعة (١٦) وحدة. وعندما انخفض السعر إلى (٦) دينار مثلاً، انخفضت الكمية المعروضة إلى (١٠) وحدات. أي أن العلاقة بين السعر والكمية المعروضة التي علاقة طردية.

قانون العرض (Law of Supply):

ينص قانون العرض على أنه وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها هي علاقة طردية.

منحنى العرض الفردي (Individual Supply Curve):

يمكننا استخدام البيانات الموجودة في جدول (٣.٣) وذلك من أجل رسم العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بيانياً. ويمثل المحور السيني الكميات المعروضة بينما يمثل المحور الصادي مستويات الأسعار المختلفة للسلعة.

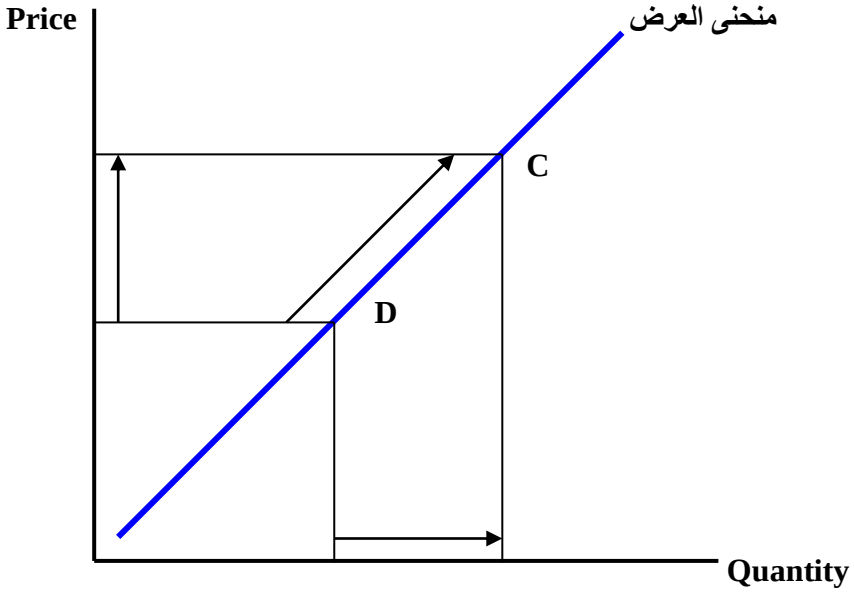

شكل (٣.٣)
منحنى العرض:
يعكس الميل الموجب لمنحنى العرض العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة، حيث يؤدي ارتفاع سعر السلعة إلى ارتفاع الكمية المعروضة منها، أي التحرك من النقطة (C) إلى النقطة (D) على منحنى العرض.

منحنى عرض السوق (Market Supply Curve):

أن منحنى العرض السابق هو منحنى العرض الخاص بمنتج واحد فقط لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة. ويمكن الحصول على منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية. فلنفترض مثلاً أن هنالك منتجين أثنين فقط يقومون بإنتاج وعرض كميات مختلفة من السلعة مقابل الأسعار المختلفة. ويمكن التعبير عن ذلك أولاً باستخدام جدول العرض الخاص بكل منتج كما هو موضح في الجدول رقم (٣.٤). لاحظ هنا أن جميع المنتجين في سوق هذه السلعة يقومون بعرض وبيع سلعتهم مقابل سعر واحد، ولكن تختلف الكميات التي يقوم كل منهم بعرضها مقابل كل سعر. وللحصول على عرض السوق، نقوم بجمع الكميات المعروضة لجميع المنتجين في السوق عند كل مستوى سعري. إذن، فمنحنى عرض السوق هو تجميع أفقي لمنحنيات العرض الفردية.

جدول (٣.٤)

جدول العرض لمنتجين أثنين لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة

السعر	المنتج الأول	المنتج الثاني	مجموع الكميات	عرض السوق
١٠	٢٢	٦	٦+٢٢	٢٨
٧	١٨	٤	٤+١٨	٢٢
٤	١٢	٢	٢+١٢	١٤
٢	٨	١	١+٨	٩

ويوضح الشكل رقم (٣.٤) كيفية الحصول على منحنى عرض السوق باستخدام منحنيات العرض الفردية.

محددات العرض (Determinants of Supply):

ينص قانون العرض على وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها، وذلك بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. والجدير بالذكر أن هناك اختلافا بين الكمية المعروضة وبين العرض، حيث يرجع هذا الاختلاف إلى العوامل المحددة لكل منهم. فسعر السلعة هو العامل الوحيد الذي يحدد الكمية المعروضة من السلعة. وبالتالي، فإن تغير السعر سيعمل على تغيير الكمية المعروضة تغييراً طردياً. ويمكن التعبير عن تغير السعر بيانياً عن طريق تغير الكمية المعروضة بالتحرك من نقطة لأخرى، وذلك على نفس منحنى العرض (شكل a-٣.٤).

أما العوامل الأخرى والتي تم ذكرها في قانون العرض، فهي العوامل التي تقوم بتحديد موقع منحنى العرض، ومن ثم فإن تغير هذه العوامل سيؤدي إلى تغير منحنى العرض بالكامل إلى موقع آخر وذلك حسب نوع التغير (شكل b-٣.٤). وهذه العوامل هي:

١ـ أسعار عناصر الإنتاج:

إن ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة، سيعمل على ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة أو الخدمة، وبالتالي سيقوم المنتج إلى إنتاج كميات أقل منها مما يدفع العرض للانخفاض، ومن ثم انتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليسار، مما يعني أن الكميات

المعروضة أقل من السابق عند كل مستوى سعري. من جانب آخر، فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، وهذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليمين، مما يعني كميات معروضة أكبر عند كل مستوى سعري للسلعة.

٢- عدد المنتجين:

كلما ارتفع عدد منتجي السلعة كلما ارتفع العرض من هذه السلعة، ومن ثم انتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليمين. وكلما انخفض عدد منتجي السلعة، كلما انخفض العرض منها، وبالتالي ينتقل منحنى العرض للأسفل وإلى اليسار.

٣- التقنية المستخدمة:

أن تطور المستوى التقني المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع العرض منها، وبالتالي انتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليمين. أما انخفاض المستوى التقنتي المستخدم أو تراجعه يعمل على زيادة تكلفة الإنتاج، أي انخفاض عرض السلعة وانتقال منحنى العرض للأسفل وإلى اليسار.

٤- الضرائب والمعونات الحكومية:

عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة إنتاج هذه السلعة، وبالتالي قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض عرض السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأسفل وإلى اليسار. أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل للأعلى وإلى اليمين.

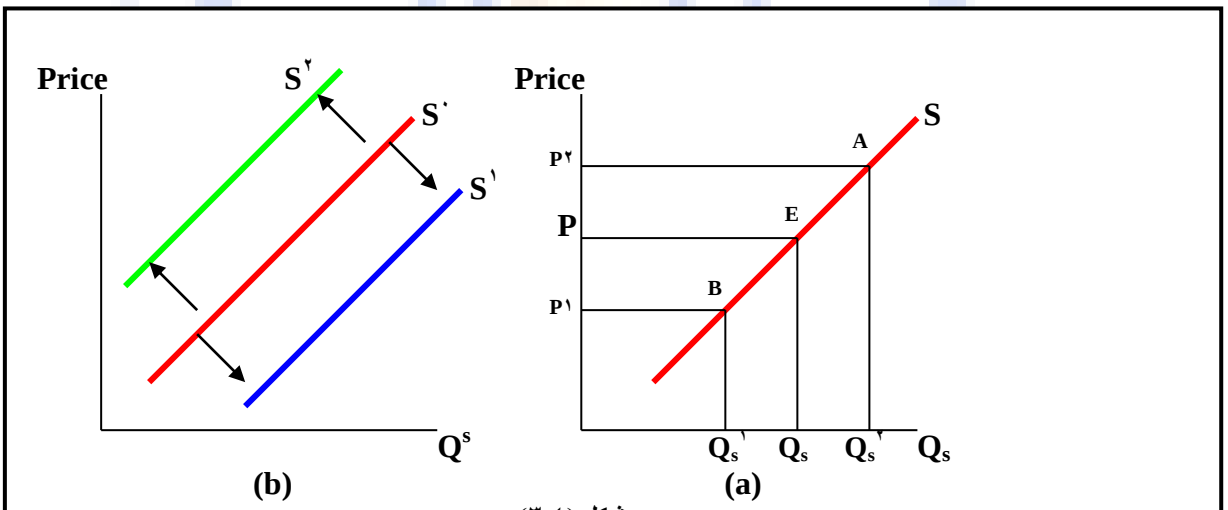

شكل (٣.٤)
التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

يصف الشكل (a-٣.٤) التغير في الكمية المعروضة، والذي ينتج عن التغير في سعر السلعة. فإذا كان السعر الأصلي (P)، والكمية المعروضة الأصلية (Q_d)، فإن ارتفاع سعر السلعة إلى (P^2)، سيؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة إلى (Q_s^2)، أي التحرك على منحنى العرض من النقطة (E) إلى النقطة (A). بينما انخفاض سعر السلعة من (P) إلى (P^1)، سيؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة إلى (Q_s^1)، أي التحرك على منحنى العرض من النقطة (E) إلى النقطة (B). أما الشكل (b-٣.٤) فيصف التغير في العرض، والذي ينتج عن التغير في أحد العوامل المحددة للعرض. فإذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى ارتفاع العرض على السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الأصلي (S^o)، لليمين، أي إلى منحنى العرض الجديد (S^1). أما إذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى انخفاض العرض على السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الأصلي (D^o)، إلى اليسار، أي إلى منحنى العرض الجديد (S^2).

التوازن: تفاعل الطلب والعرض

بعد أن تعرفنا على كل من الطلب والعرض، نقوم الآن بدمج الطرفين، وذلك من أجل التوصل إلى ما يسمى بتوازن السوق. ويوضح الجدول رقم (٣.٥) الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من نفس السلعة، والأسعار المقابلة لكل من هذه الكميات، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

جدول (٣.٥)

الكميات المطلوبة والكميات المعروضة والأسعار المقابلة لسلعة معينة خلال فترة زمنية محددة

P	Q_d	Q_s	الفرق
٣	١١	٢	فائض طلب = ٩
٤	٩	٥	فائض طلب = ٤
٥	٧	٧	٠
٦	٦	١٠	فائض عرض = ٤
٧	٣	١٤	فائض عرض = ١١
٨	١	١٦	فائض عرض = ١٥

أن وضع التوازن هو الوضع الذي يتحقق فيه شرط التوازن، وهو تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة أو:

$$Q_d = Q_s$$

وبالتحقق من الجدول السابق، نلاحظ أن شرط التوازن يتحقق عندما يكون سعر السوق مساوياً لـ(٥) دنانير. ففي هذه الحالة، فإن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة عند (٧) وحدات. ولكن، لنفترض أن سعر السوق يساوي (٣) دنانير، وبالتالي فإن الكمية المطلوبة (١١) وحدة، أكبر من الكمية المعروضة (٢) وحدة، أي أن هناك فائضاً في الكمية المطلوبة يعادل (٩) وحدات. ومما هو جدير بالذكر فإن فائض الطلب سيدفع السعر إلى الارتفاع. وكلما ارتفع السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة، وفي نفس الوقت، ارتفعت الكمية المعروضة (تذكر قانون الطلب وقانون العرض)، وبالتالي يتقلص فائض الطلب. فعندما يرتفع سعر السلعة من (٣) دنانير إلى (٤) دنانير، تنخفض الكمية المطلوبة من (١١) وحدة إلى (٩) وحدات، بينما ترتفع الكمية المعروضة من (٢) وحدة إلى (٥) وحدات، ويتقلص فائض الطلب إلى (٤) وحدات. ويدفع هذا الفائض السعر إلى الارتفاع مرة أخرى إلى أن يتلاشى هذا الفائض. ونلاحظ أنه عند سعر (٥) دنانير، لا يوجد هنالك فائض طلب حيث تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة.

وينطبق نفس التحليل عند وجود فائض عرض. فإذا كان سعر السوق مساوياً (٨) دنانير، فإن الكمية المعروضة (١٦) وحدة، أكبر من الكمية المطلوبة (١) وحدة، أي أن هناك فائضاً في الكمية المعروضة بمقدار (١٥) وحدة. إن وجود فائض العرض هذا سيدفع السعر للانخفاض، وذلك من أجل تشجيع المستهلكين على طلب كميات أكبر من السلعة. فكلما انخفض السعر، كلما قلت الكمية المعروضة، وفي نفس الوقت، ارتفعت الكمية المطلوبة (تذكر قانون الطلب وقانون العرض)، وبالتالي يتقلص فائض العرض الموجود في السوق. فعندما ينخفض سعر السلعة من (٨) دنانير إلى (٧) دنانير، ترتفع الكمية المطلوبة من (١) وحدة إلى (٣) وحدات، بينما تنخفض الكمية المعروضة من (١٦) وحدة إلى (١٤) وحدة، ويتقلص فائض العرض ليصبح (١١) وحدة. ويدفع هذا الفائض السعر إلى الانخفاض مرة أخرى وتستمر عملية انخفاض السعر إلى أن يتلاشى هذا الفائض. ونلاحظ أنه عند السعر (٥) دنانير لا يوجد هنالك فائض عرض، حيث أن الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة.

ويمكن تعريف السعر الذي تتساوى فيه كل من الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة بالسعر التوازني، حيث يتميز هذا السعر بعدم وجود فائض طلب أو فائض عرض. ويوضح الشكل (٣.٥) توازن السوق.

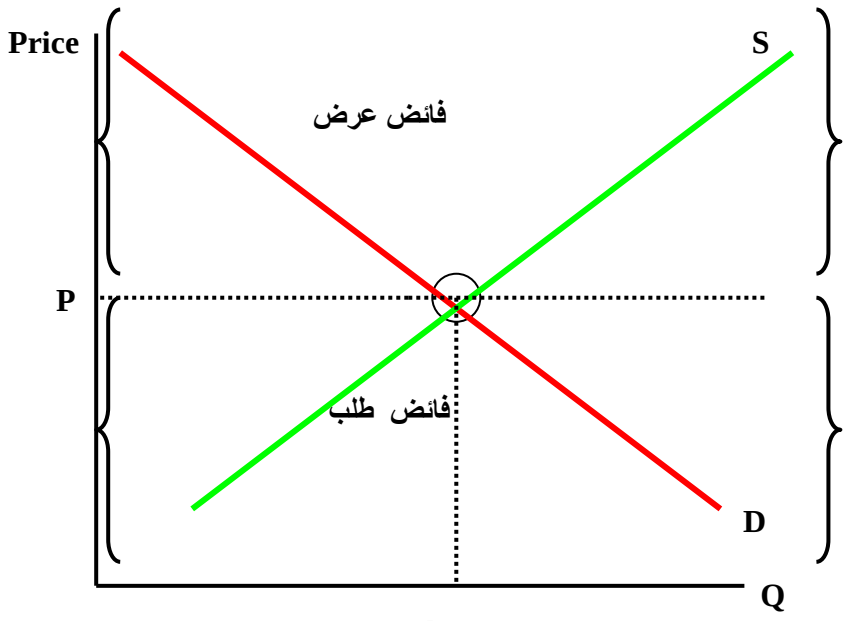

شكل (٣.٥)
توازن السوق

يتحدد توازن السوق (الكمية التوازنية والسعر التوازني)، عند تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. فإذا كان سعر السوق أعلى من السعر التوازني، فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض عرض، مما يعمل على خفض السعر إلى أن يصل إلى السعر التوازني وتلاشي الفائض. أما إذا كان سعر السوق أقل من السعر التوازني، فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض طلب، مما يعمل على رفع السعر إلى أن يصل إلى سعر التوازن واختفاء فائض الطلب.

التغير في وضع التوازن:

أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغير وضع التوازن في السوق، حيث تعمل التغيرات التي تحدث في العوامل المحددة للطلب، والتغيرات التي تحدث في العرض، إلى تغيير التوازن القائم. ويمكن تصنيف التغيرات التي تطرأ على توازن السوق إلى:

١- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب.

٢- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للعرض.

٣- اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض معاً.

أولاً: اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للطلب:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة للطلب هي التي تتغير في حين تكون العوامل المحددة للعرض ثابتة ولذلك، فإن هنالك تغيراً في منحنى الطلب بينما يبقى منحنى العرض ثابتاً دون تغيير.

التغير في الطلب مع بقاء العرض ثابتاً:

١- إذا زاد الطلب على السلعة وبقي العرض منها ثابتاً، فإن سعر التوازن وكمية التوازن سوف يرتفعان. ويوضح الشكل (٣.٦-a) هذه الحالة.

٢- إذا انخفض الطلب على السلعة وبقي العرض منها ثابتاً، فان سعر التوازن وكمية التوازن سوف ينخفضان. ويوضح الشكل (٣.٦-b) هذه الحالة.

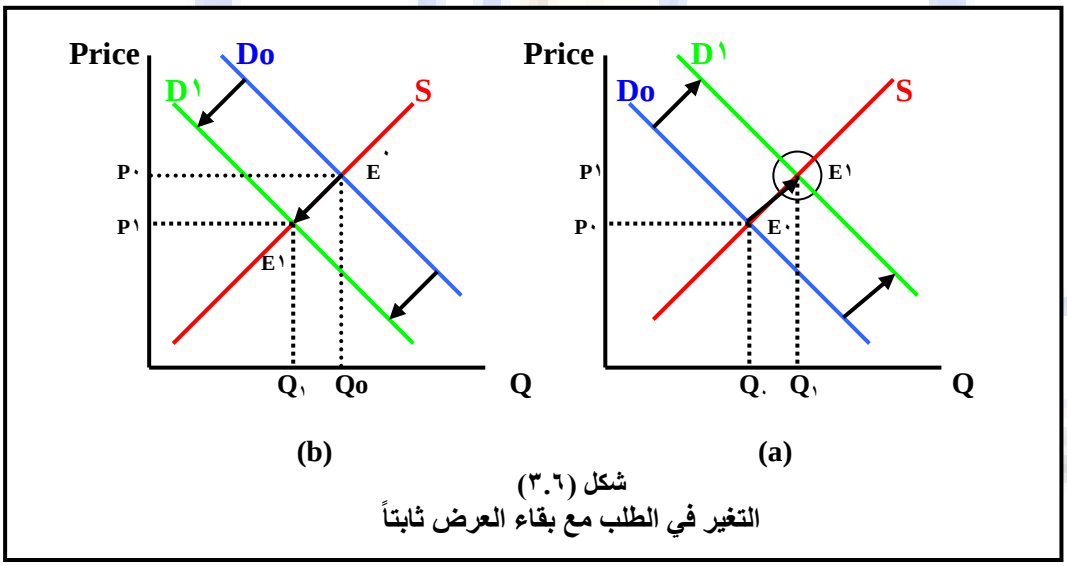

شكل (٣.٦)
التغير في الطلب مع بقاء العرض ثابتاً

ثانياً: اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة للعرض:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة للعرض هي التي تتغير، في حين تكون العوامل المحددة للطلب ثابتة، ولذلك فإن هنالك تغيراً في منحنى العرض بينما يبقى منحنى الطلب ثابتاً دون تغيير.

التغير في العرض مع بقاء الطلب ثابتاً:

١- إذا زاد عرض السلعة وبقي الطلب عليها ثابتاً، فإن سعر التوازن ينخفض، بينما ترتفع الكمية التوازنية. ويوضح الشكل (٣.٧-a) هذه الحالة.

٢- إذا انخفض عرض السلعة وبقى الطلب عليها ثابتاً، فإن سعر التوازن يرتفع، بينما تنخفض الكمية التوازنية. ويوضح الشكل (٣.٧-b) هذه الحالة.

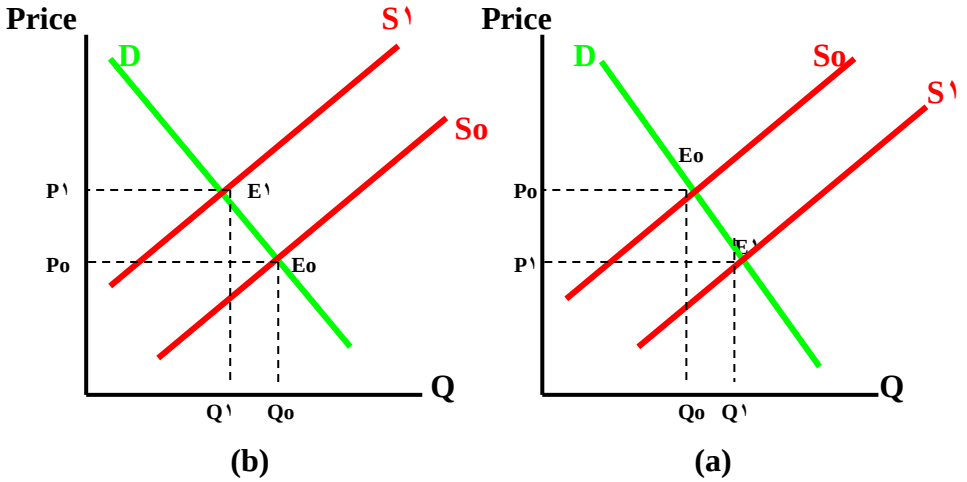

شكل (٣.٧)
التغير في العرض مع بقاء الطلب ثابتاً

ثالثاً: اختلال وضع التوازن بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة لكل من العرض والطلب معاً:

في هذه الحالة، فإن العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض هي التي تتغير في آن واحد. وقد يكون هذا التغير في نفس الاتجاه أو في اتجاهين متعاكسين.

١- التغير في كل من العرض والطلب في نفس الاتجاه:

- إذا زاد العرض والطلب في نفس الوقت على سلعة ما، فإن كمية التوازن ستزيد، لكن سعر التوازن قد يزيد، ينخفض، أو يبقى ثابتاً. ويعتمد هذا على حجم التغير النسبي في كل من العرض والطلب. ويوضح الشكل (٣.٨) هذه الحالات.

(هل تستطيع تحليل الحالة المعاكسة عندما ينخفض كل من العرض والطلب معاً؟)

٢- التغير في كل من العرض و الطلب باتجاهين متعاكسين:

- أن ارتفاع الطلب وانخفاض العرض في نفس الوقت، سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني عموماً. أما الكمية التوازنية فتعتمد على حجم التغير النسبي في كل من العرض و الطلب. ويوضح الشكل (٣.٩) هذه الحالات.

(هل تستطيع تحليل الحالة المعاكسة عندما ينخفض الطلب ويرتفع العرض؟)

UNIVERSITY OF ANBAR